CD/PV.1157

2 September 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وسبعة وخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد كريستيان **شتروهال** .....(النمسا)

(A) GE.09-64083 241109 251109

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وسبعة وخمسين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

يشرفني ويسعدني بشكل خاص أن أرحب في هذا المؤتمر بالسيد مايكل شبيندليغر، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية لجمهورية النمسا. والسيد شبيندليغر، رغم حداثة سنه، أمضى فترة طويلة من مسيرته المهنية في البرلمان النمساوي والبرلمان الأوروبي. وكان الرئيس الثاني للبرلمان النمساوي والمتحدث الرسمي لحزب الشعب في مجال السياسة الخارجية وأصبح وزيراً في العام الماضي. ويسرنا أنه استطاع المجيء إلى جنيف، التي وصل إليها في هذا الوقت الحافل بالعمل، إذ نعد فيه العدة ليس لاختتام دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام فحسب، وإنما نتأهب فيه أيضاً لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأنشطة ذات الصلة في مجلس الأمن الذي ستُمثل فيه النمسا في العام المقبل بوصفها عضواً غير دائم.

والآن، أعطي الكلمة للوزير.

السيد شبيندليغر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*) سيدي الرئيس، شكراً لإعطائي هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم.

تولت النمسا رئاسة المؤتمر في مرحلة زمنية مهمة. فقد اعتمد المؤتمر في هذا العام برنامج عمل بعد أكثر من عقد من الجمود. وهذا تطور إيجابي كان يجب أن يحدث منذ زمن بعيد. لذلك فإنني لست بحاجة إلى التحدث عن مآزق الماضي أو فرصه الضائعة. واسمحوا لي أن أركز على التطورات الإيجابية الأخيرة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وما تتضمنه من آثار للمستقبل.

فقد شهد عام ٢٠٠٩ تطوراً بارزاً، إذ أُدرج مجدداً هدف نزع السلاح النووي والتخلص التام من الأسلحة النووية في نهاية المطاف في جدول الأعمال العالمي. وإنني أرحب بخطة نزع السلاح المؤلفة من خمس نقاط التي اقترحها السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وأُتيحت لي فرصة مناقشتها معه قبل بضعة أيام في النمسا.

وأرحب أيضاً بالبيانات الإيجابية الأخيرة التي أدلى بها الرئيس أوباما رئيس الولايات المتحدة في براغ والقاهرة، والرئيس الروسي ميدفيديف. وقبل أيام قليلة فقط، أكَّد وزير خارجية الصين يانغ في هذه القاعة بالذات، هدف، بلاده المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد عززت النمسا رؤية عالم خال من الأسلحة النووية طوال الحرب الباردة، عندما كانت بلدان قليلة فقط هي التي تملك القدرات النووية. وبما أن الانتشار النووي قد أتى بتهديدات جديدة من الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، فإن النضال من أجل بلوغ هذا الهدف أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

وتشاطرنا هذه الرؤية الآن أهم القوى النووية. ولكن إلى أي مدى تُرجمت هذه الرؤية إلى أفعال ملموسة؟ يمكننا أن نحدد تطورين. أولاً، المفاوضات الثنائية المباشرة: نرى استعداداً متجدداً لإجراء مفاوضات ثنائية. والتزام الرئيس أوباما والرئيس ميدفيديف بالتفاوض بشأن معاهدة جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية بحلول نهاية هذا العام مثال جيد على ذلك. ثانياً، تغيرت الأجواء العالمية في مفاوضات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف، وتبين الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ جواً أفضل بشكل ملحوظ. وتكفل المبادرات التي تقوم بها الدول والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مثل مؤتمر قمة مجلس الأمن المعني بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر، المسؤولية العالمية في هذا المضمار وتبرهن على استعداد جديد لفتح باب الحوار.

ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحاً: إن الإعلانات الإيجابية والجو المناسب والمصلحة العالمية بحاجة كلها أيضاً إلى تنفيذ وامتثال على أرض الواقع. ولا يمكن لمعاهدة عدم الانتشار أن تفي بوعدها المتمثل في تحقيق السلام إلا إذا تقيدت جميع الدول بالتزاماتها. وبالمثل، يجب تنفيذ برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح إن أُريد له أن يصبح إنجازاً حقيقياً.

ومن هنا أنتقل إلى النقطة التالية، ألا وهي توقعاتنا للمستقبل. فاسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتحدث عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة انطلقت من هذه القاعة. وقد أوضحت التجربة النووية المؤسفة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو أن دخول المعاهدة حيز النفاذ قد تأخر كثيراً. وقد أسهمت النمسا كرئيس مشارك إلى جانب كوستاريكا، بقسط كبير في الجهود التي بُذلت لتحقيق هذا الهدف خلال العامين الماضيين.

واسمحوا لي إذاً أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد مرة أخرى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويشجعني في ذلك التزام الرئيس أوباما مؤخراً بالعمل من أجل تصديق الولايات المتحدة عليها، وأيضاً تعليقات الصين في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أناشد جميع الدول أن تظهر دعمها للمعاهدة في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي سيُعقد في نيويورك في وقت لاحق من هذا الشهر، كما أناشد جميع الوفود الحاضرة أن تساعد على تأمين مشاركة بلدانها.

ثانياً، ترى النمسا أن معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة لا بد وأن تنبثق من هذه القاعة، ستسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح النووي. وقد استُحدثت تقنيات موثوقة للرصد والتحقق خلال السنوات الماضية. وتم تأكيد الآثار الإيجابية المحتملة لهذه المعاهدة مرات عديدة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية مستعدة لتقديم مساهمة هامة. ولكن الأمر يتطلب حالياً الإرادة السياسية للحكومات وجهود مفاوضين محنكين لجعلها واقعاً ملموساً. وإنني لآمل بصدق أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح بفضل الروح الجديدة

السائدة فيه من المضي قدماً عما قريب في العمل الملموس وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأخيراً، فعندما نتحدث عن التوقعات للعام المقبل، يجب علينا أن نذكر المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيُعقد في أيار/مايو المقبل في نيويورك. وقد أظهرت اللجنة التحضيرية رغبتها في تحقيق نتائج هامة هذه المرة. فنحن اليوم نرى تفهما واسعاً للحاجة إلى احتواء أخطار التكنولوجيا النووية بطريقة توجد الثقة والأمان بين جميع الدول. وسيبين المؤتمر الاستعراضي ما إذا كنا قادرين على تحويل هذا الجو الإيجابي إلى تقدم فعلي.

وستقدم النمسا وتدعم مبادرات ترمي إلى إحراز تقدم ملموس في مجالات نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، ونظام عالمي لمراقبة دورة الوقود النووي مراقبة فعالة. وينبغي أن يساعد ذلك على تجنب توترات من قبيل تلك التي نشهدها حالياً فيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

وتعلق النمسا أهمية بالغة على تحديد الأسلحة أيضاً في مجال الأسلحة التقليدية مثل الألغام الأرضية، والذخائر العنقودية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واسمحوا لي أن أدلي بثلاثة تعليقات موجزة في هذا الصدد.

أولاً، فيما يتعلق بحقول الألغام: إن هدف النمسا فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي سيُعقد هذا العام في كرتاخينا، كولومبيا، هو العمل من أجل وضع خطة عمل كرتاخينا تتوافر لها أسباب القوة وتكون بمثابة دليل واضح للدول وتجعلنا أقرب إلى عالم خال من الألغام. وتتمثل إحدى أولوياتنا في تحسين المساعدة المقدمة إلى الناجين من الألغام الأرضية.

وفي هذا الصدد، ترعى النمسا – إلى جانب النرويج وشركاء من المجتمع المدني – مشروعاً لفحص التأثير العالمي لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وما يجب فعله لتحسين وضع الناجين. وسيُقدّم التقرير هنا اليوم بعد هذا الاجتماع مباشرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد بأن تفعل ذلك. وقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي ليس بإعادة النظر في موقفه من الأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً للقضاء أخيراً على هذا السلاح الرهيب.

ثانياً، فيما يتعلق بالذخائر العنقودية: أشجع الدول على التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية. فحتى الآن، وقعتها ١٧ دولة. وأملنا قوي في أن تحصل الاتفاقية على التصديقات الـ ٣٠ اللازمة لتدخل حيز النفاذ قبل نهاية هذا العام. ولدعم ذلك، شاركت النمسا في حملة عالمية النطاق وستدعم مؤتمراً بشأن الذخائر العنقودية يعقد في إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: تشكل هذه الأسلحة تهديداً رئيسياً للأمن في أجزاء من العالم. وقد سماها كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في

يوم من الأيام "أسلحة الدمار الشامل الحقيقية". ففي كل عام، يُقتل بها مئات الآلاف من الأشخاص. ويعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خطوة هامة إلى الأمام. وتدعم النمسا تنفيذه على أرض الواقع، لا سيما في أفريقيا.

ولوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة، تدعم النمسا إبرام معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن الاتجار بالأسلحة. وتشعر النمسا، بوصفها بلداً منتجاً ومصدراً للأسلحة الصغيرة، بمسؤولية خاصة للمشاركة في هذه العملية وستستضيف أيضاً المؤتمر الختامي للمشروع العالمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في شباط/فبراير ٢٠١٠. ونأمل في أن يوفر المؤتمر في فيينا زخماً إيجابياً ويمكِّن من إبرام معاهدة في المستقبل القريب.

وهناك شيء واضح: العمل وفير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح اليوم والرد إيجابي من المجتمع الدولي. ولكي يتسنى تحقيق النجاح، فإنني لا أعتمد على المرونة الجديدة للدول الحائزة للأسلحة النووية والإسهامات البناءة من جميع الدول الأخرى فحسب، بل أيضاً على التزام وخبرة المجتمع المدني. فعلى مر السنين، ظلت المنظمات غير الحكومية والمواطنون العاديون محركات هامة لعملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وقد أكدت النمسا دائماً على أن عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا بد أن تكون عملية مفتوحة وقائمة على المشاركة إذا أُريد لها النجاح. وحماية العالم من الضرر الذي تسببه الأسلحة مشروع عالمي يحتاج إلى دعم نشيط منا جميعاً. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر على الجهود التي يبذلها بلا كلل، والرؤساء الآخرين هذه السنة – فييت نام وزمبابوي والجزائر والأرجنتين والنمسا – على تعاونهم الممتاز في مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى للمؤتمر ما يلزم من الطاقة لاختتام طيب لدورة هذا العام واستئناف مبكر وفعال للعمل في العام المقبل.

الرئيس أشكر الوزير على بيانه. وقبل رفع هذه الجلسة العامة، اسمحوا لي فقط أن أدلي ببيانين موجزين. الأول، هو أن الوزير سيطلق في هذه القاعة في الساعة ١١/٠٠ كما ذكر من قبل، التقرير المعنون "أصوات من أرض الواقع"، وهو تقرير سيتحدث فيه ضحايا الألغام البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب عن مساعدة الضحايا.

وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر غداً في تمام الساعة ١١/٠٠ في هذه القاعة. وسيدلي السفير خوسي لويس كانسيلا من أوروغواي، الرئيس المعيّن للجنة الأولى للجمعية العامة، ببيان في بداية الجلسة.

رُفعت هذه الجلسة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥